TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/40(1)/SC.2/L.1/Add.4
29 September 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاربعون ، الجزء الاول
جنيف ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة الاربعين لمجلس التجارة والتنمية

المقرر: السيد هـ . أشينتروب (المكسيك)

إضافة

البند ٣ من جدول الاعمال: الديون (تابع)

المتحدثون: بلجيكا
سويسرا
بولندا
الكاميرون
بيرو

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته .
وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد اقصاه يوم الجمعة ، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ على العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax. No. 907 0056
Tel. No. 907 5654

الفصل الثالث

قضايا الديون في سياق إنمائي ، بما في ذلك تطور عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة

(تابع)

١ - تحدث ممثل بلجيكا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فقال إن حالة الديون في عدد من أشد البلدان مديونية قد استمرت في التحسن على الرغم من عدم مواتاة البيئة الخارجية ، وإن استراتيجية الديون المعززة المعتمدة في النصف الثاني من الثمانينات تحقق أهدافها ، ولا سيما بسبب ما تبذله البلدان المدينة من جهود متصلة هي والحكومات والمصارف الدائنة ، ولكنه أقر بأن الحالة ما زالت شديدة الصعوبة بالنسبة للعديد من البلدان المدينة ولا سيما في أفريقيا .

٢ - وأعرب عن موافقته على التحليل العام لحالة الديون الوارد في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ . فقد هبطت تدريجيا ثلاثة المؤشرات الأساسية للديون إلى مستوياتها في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، بل وحتى إلى مستوياتها قبل عام ١٩٨٢ بالنسبة لأكبر البلدان المدينة في أمريكا اللاتينية . وتعكس هذه الاتجاهات ، من ناحية ، تحسن الأداء الاقتصادي وزيادة الصادرات ، ومن الناحية الأخرى ، حدوث تغير في طبيعة التدفقات المالية إلى البلدان النامية . واسترعى هنا اهتماما خاصا إلى تزايد دور استثمارات الحافظة والاستثمار المباشر ، ولكنه لاحظ وجود تفاوتات كبيرة فيما بين المناطق . وبصفة خاصة تركّز التحول في إمكانية الوصول إلى الموارد المالية الخاصة ، سواء الاستثمارات المباشرة أو استثمارات الحافظة ، في عدد محدود من البلدان في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، بينما ظلت المناطق الأخرى ، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء ، شديدة الاعتماد على التمويل الرسمي ، وظلّت مؤشرات الديون في عدد من بلدان المنطقة المنخفضة الدخل عالية إلى درجة لا تطاق . وبالنسبة لعدد من أشد البلدان مديونية قد لا تكفي المخططات القائمة لتخفيض الديون . مما يستلزم آليات أخرى لتخفيض الديون .

٣ - ومازال منهج تناول الحالات كلا على حدة سمة أساسية في استراتيجية الديون . وسلامة الإدارة المحلية أمر أساسي هي أيضا . ووجه النظر إلى التحسينات الكبيرة التي أجريت في الاستراتيجية الدولية للديون ولا سيما في ممارسات نادي باريس . وأعرب عن موافقته على بعض توصيات التقرير لا على كلها ، كما أعاد تأكيد رأي الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها القائل بأن تحديد السياسات المالية الدولية هو امتياز قاصر على مؤسسات مثل مؤسسات بريتون وودز ونادي باريس .

٤ - وقد كان تخفيض الديون ومنهج تناول الحالات كلا على حدة عنصرين رئيسيين في النتائج التي تحققت في إطار خطة برادي ، وكذلك في التوفيق بين مصالح المدينين ومصالح الدائنين . وترى الجماعة الأوروبية أن أشد البلدان مديونية بين البلدان القليلة الدخل والبلدان الأقل دخلا بين البلدان المتوسطة الدخل ، التي لم تستفد من خطة برادي ، ينبغي أن تلقى المزيد من الدعم من البلدان الدائنة وذلك لإعادة شراء ديونها وتحويلها ، الأمر الذي يمكن القيام به إما من خلال مرفق المؤسسة الانمائية الدولية أو من خلال مساهمات من المانحين . وأشار إلى "الإقناع الأخلاقي" المذكور في التقرير فأوضح أن عددا من الحكومات يستخدم هذا المنهج بالفعل ، ولكن لا ينبغي توقع الكثير من ورائه . وأكد أيضا الطابع الطوعي لسياسات الدائنين الخاصين في إطار خطة برادي ، وأعرب عن تحفظات جدية على الاقتراح المطروح في التقرير بنقل عمليات إعادة الجدولة في إطار نادي باريس إلى محافل أخرى مثل الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي والموائد المستديرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٥ - وسيؤدي الاقتراح الذي طرحه وزير مالية المملكة المتحدة في ترينيداد في عام ١٩٩٠ إلى زيادة تخفيض الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل عما كان الأمر عليه بموجب المخططات القائمة . وتأمل الجماعة الأوروبية أن يوافق أعضاء نادي باريس على تأمين استمرار مرونة كافية وزيادة التساهلية بالنسبة لأفقر البلدان في مفاوضات نادي باريس مستقبلا . ثم أشار إلى توصيات مؤتمر قمة طوكيو بأن يركز نادي باريس على مسألة رأسمال الديون في وقت أقرب مما كان يتوقع . وتأمل المجموعة الأوروبية أن تتيح هذه المرحلة الثانية من شروط تورونتو المعززة للبلدان الدائنة منح تخفيض في رأسمال الديون على أساس كل حالة على حدة . ورحّب بالمبادرات التي اتخذها عدد من البلدان الدائنة من حيث تحويل الديون الثنائية إلى أموال إنمائية بعملة محلية .

٦ - ولاحظ العبء الذي تمثله الديون المتعددة الأطراف بالنسبة لعدد من البلدان المنخفضة الدخل ، وقال إن من المهم إجراء مزيد من البحوث في أثر المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وقد أحرز تقدم ذو بال في مواجهة هذه المشكلة عن طريق برنامج تعجيل الحقوق التابع لصندوق النقد الدولي والبعد الخامس للبنك الدولي ، ولكن لا بد حتما من عدم الإضرار بالبقاء المالي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، ويلزم اتباع الحذر وينبغي أن يجري النقاش في إطار المؤسسات نفسها .

٧ - وقال ممثل سويسرا إن حكومته تشارك في الرأي أن أزمة الديون لم تنته بالنسبة لأشد البلدان مديونية بين البلدان المنخفضة الدخل ، ولا سيما في أفريقيا

جنوب الصحراء ، إذ إن الاستراتيجية الدولية للديون قد ركزت حتى الآن على البلدان المتوسطة الدخل ، وقد حان الوقت لتقييم اتجاهات الاستراتيجية ، إذ قد يؤدي عدم تخفيف أعباء الديون إلى المساس على نحو خطير بجهود البلدان من أجل التكيف وباحتمالات ذلك ، فقد قوض بالفعل النمو في هذه البلدان بحده من إمكانيات الاستيراد .

٨ - وفيما يتعلق بالطرق المتبعة حاليا لتمويل التنمية استخدم جزء كبير من التمويل التساهلي لتخليص الدائنين الرسميين . وسيكون الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك مدى في مجال تخفيف الديون ، بدلا من هذا النوع من التمويل المتبادل بين الدائنين ، طريقة أكثر كفاءة للمساعدة في تغطية ثغرات التمويل . وبصفة محددة ترى حكومته فيما يتعلق بديون المساعدة الإنمائية الرسمية أنه ينبغي إلغاء مثل هذه الديون على أساس رأسمالها بنسبة ١٠٠ في المائة ، فليس هناك في حالات كثيرة مبرر وجيه لإبقاء هذه المطالبات في الدفاتر ، إذ إن الظروف قد تغيرت جذريا منذ قدمت الائتمانات لأول مرة . أما فيما يتعلق بالديون المصرفية فإن حكومته تساند مرفق تخفيف الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية ، كما ترحب بالتشجيع الانتقائي لاتباع المنهج "الرأسي" الذي يسعى إلى تخفيف عبء ديون نادي باريس بالتركيز على تخفيف رأسمالها . ولكن يجدر أيضا تحليل الأثر الممكن لاتباع منهج "أفقي" إزاء ديون نادي باريس ، يربط بين خدمة الديون ونمو الصادرات . وفيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف لا بد من الحفاظ على الرتب الائتمانية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . ومنهج تراكم الحقوق الذي أدخله صندوق النقد الدولي ويتبعه البنك الدولي ، وكذلك البعد الخامس ، تدبيران لهما إمكانية التخفيف من آثار المديونية على هذه المؤسسات . ويمكن للمصارف الإنمائية الاقليمية استكشاف إمكانيات اتخاذ تدابير مماثلة . واختتم بذكر أن بلده قد أضاف تخفيف الديون إلى أدواته للتعاون الإنمائي ، وأن مثل هذا التخفيف للديون قد عزّز مرونته في مساعدة البلدان المؤهلة لذلك .

٩ - وأعرب ممثل بولندا عن تأييد بلده لمنهج تناول البلدان والحالات كلا على حدة فيما يتعلق بتخفيف الديون ، ولكنه أعرب عن أمله في أن تكون اتفاقات تخفيف الديون شاملة ، مصممة بحيث تناسب قدرة البلدان المدينة الحالية والمتوقعة على خدمة الديون ، مع مراعاة القيود الاجتماعية حيثما أمكن . وبالنظر إلى أن قدرة البلدان على خدمة الديون تتوقف كثيرا على البيئة الاقتصادية الدولية يمكن لاختتام جولة أوروغواي مبكرا تحقيق آثار ذات بال .

١٠ - وفي حالة بولندا ستزداد أيضا أهمية الديون المتعددة الأطراف في الأعوام المقبلة ، وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف نفسها حل المشكلة ولكن يمكن

للأونكتاد المساهمة في ذلك بمناقشة المشاكل ذات الصلة خلال دورات مجلس التجارة والتنمية .

١١ - وفيما يتعلق بديون الاتحاد الروسي المذكورة في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ ، تجري حاليا مفاوضات بين بولندا والاتحاد الروسي على اتفاق قد يلغي كل المطالبات المتبادلة ، ولكن هناك مشكلة حرجة هي التاريخ الفاصل لإدراج المطالبات في اتفاق "خيار صفري" .

١٢ - وأوضح ما ورد في التقرير من أن بولندا بلد "خُفِّض رأسمال ديونه تخفيضا كبيرا" ، فقال إن الاتفاق الذي عقدته بولندا مع نادي باريس ينص على تخفيض القيمة الحالية الصافية لرأسمال ديونه بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩ ، ولكن هذا التخفيض ليس آليا وإنما ينقسم إلى مرحلتين ، ثانيتهما ، وهي تخفيض رأسمال الدين بنسبة ٣٠ في المائة ، مشروطة بالانتهاء بنجاح من تنفيذ برنامج التكيف الثلاثي السنوات المدعوم من صندوق النقد الدولي . ولم تختتم بعد المفاوضات مع الدائنين من المصارف التجارية في نادي لندن بصدد ديون تبلغ ١٢,٣ مليار دولار . وخلاصة القول إن حالة بولندا فيما يتعلق بالديون ما زالت صعبة وقد تزداد سوءا في الأعوام القادمة . وفيما يتعلق بالصندوق البيئي البولندي يلزم اتباع الحذر في تفسير الإسقاطات الواردة في التقرير ذلك أن المعادلة المتفق عليها لتخفيض الديون تتضمن قرارات لم تعرف بعد تجعل مثل هذه الاسقاطات مستحيلة عمليا .

١٣ - وقال ممثل الكاميرون إن افريقيا قد فقدت على ما يبدو أهميتها الاستراتيجية مع انتهاء الحرب الباردة ، وبالتالي فقدت مبرر تقديم المساعدة الانمائية الرسمية التي تحتاجها أشد الحاجة . فأصبحت افريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة على الهامش أكثر من ذي قبل ، وأصبحت مشكلة مديونية افريقيا أكثر حدة من ذي قبل مما يمس بالجهود الإنمائية للمنطقة . ومن الغريب أن البنك الدولي يتلقى حاليا من أفريقيا مدفوعات خدمة ديون تتجاوز مدفوعاته من القروض الجديدة للقارة . ولم تنجح برامج التكيف الهيكلي في حل مشكلة الديون ومن الضروري إعادة تقييمها تقييما كاملا .

١٤ - والبلدان النامية عاجزة عن الاستمرار في خدمة ديونها بنفس المعدل الحالي بينما يستمر هبوط أسعار أهم سلعها الأساسية التصديرية . ويجب التعجيل بالمفاوضات على تثبيت أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها البلدان النامية في الحصول على العملات الأجنبية ، وهذه عملية يمكن فيها للأونكتاد القيام بدور نشط جدا . وإلى جانب شطب الديون وإعادة جدولتها ينبغي استحداث أشكال جديدة من التمويل الانمائي الدولي .

١٥ - وشكر أعضاء نادي باريس الذين شطبوا ديون الكاميرون أو أعادوا جدولتها وساعدوها في التدريب على إدارة الديون . وفي هذا المجال الأخير ينبغي للأونكتاد والمؤسسات الأخرى تكثيف مساعدتها التقنية للبلدان النامية .

١٦ - وتحدث ممثل بلجيكا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وأشار إلى مشاورات اللجنة غير الرسمية بشأن استنتاجاتها ، فقال إن المنهج المتبع الذي يوضع بموجبه مشروع الاستنتاجات على أساس البيانات الملقاة خلال المناقشة في اللجنة لا على أساس مادة أعدت سلفا منهج مثمر ينبغي الاستفادة منه في الأعمال مستقبلا .

١٧ - وتحدث ممثل بيرو فأشار أيضا إلى مشاورات اللجنة غير الرسمية بشأن استنتاجاتها ، فقال إن المنهج المتبع المتمثل في التعرف على نقاط التقارب والاختلاف هو خطوة للأمام ولكن حتى في هذه المناسبة لم يتم التعرف على الكثير من نقاط التقارب . بيد أنه ينبغي في المستقبل بذل كل جهد ممكن لتطوير صيغة متفق عليها لمحصلة المناقشات في هيئات الأونكتاد بغية تفادي تكرار المناقشات حول الشكل الذي ينبغي لمثل هذه المحصلة اتخاذه .

الإجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

١٨ - اعتمدت اللجنة الثانية للدورة ، في جلستها السابعة المعقودة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ، استنتاجاتها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال (TD/B/40(1)/SC.2/L.2) .

- - - - -